https://doi.org/10.61353/ma.0240525

((مقال مراجعة موضوع))

الامن وبوابات الادراك العشرة "التحقق من إمكانية صناعته"

المؤلف: أ.د منعم صاحي حسين و م.د زيد محمد علي إسماعيل، المجلة: قضايا سياسية جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية العدد 59 عام 2019، الرابط الإلكتروني: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/08/86d0d4826e15277a3a3fca346a358a37.pdf

مراجعة: م.م محمد معن محسن
كلية العلوم السياسية / قسم الاستراتيجية
Muhammad.Maan@nahrainuniv.edu.iqs

مقدمة

تُعدّ العلاقة بين الاستراتيجية وصناعة الأمن الدولي من أبرز القضايا الفكرية والسياسية التي حظيت باهتمام الباحثين منذ الحرب الباردة وحتى التحولات الراهنة. فقد شكّلت هذه العلاقة الإطار المرجعي لفهم طبيعة التهديدات، وأنماط الاستجابة، والكيفية التي تُعيد بها الدول صياغة سياساتها الخارجية والأمنية في مواجهة بيئة دولية متغيرة. ويأتي مقال الأستاذ الدكتور منعم صاحي حسين والدكتور زيد محمد علي إسماعيل الموسوم (الأمن وبوابات الإدراك العشرة "التحقق من إمكانية صناعته") ليوفّر معالجة فكرية معمقة لمسألة الأمن بوصفه صناعة استراتيجية، لا مجرد حالة ظرفية أو تقنية دفاعية، مؤكداً على ثلاثية القوة والقدرة وحرية العمل بوصفها الركائز التي تحدد مضمون الأمن في النظام الدولي.

إنّ قراءة هذا المقال في إطار مراجعة علمية موسّعة، لا تهدف إلى تلخيص محتواه فحسب، بل تسعى أيضاً إلى إعادة تفكيك أطروحاته، مقارنتها بالأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة، وقياس مدى قدرته على الإسهام في بلورة حقل الدراسات الأمنية، خاصة في ظل تعددية التهديدات (العسكرية، الاقتصادية، البيئية، السيبرانية، الصحية). وقد أضحى هذا التعدد يعكس ما ذهب إليه باري بوزان (Buzan, 1991, p. 3) حين اعتبر الأمن ليس مفهوماً عسكرياً صرفاً، بل إطاراً شاملاً يغطي مختلف أبعاد حياة الدولة والمجتمع.

تكتسب المراجعة أهميتها أيضاً من أن الأمن، وفق منظور الدكتور منعم العمار والدكتور زيد، لم يعد مجرد هدف تسعى الدول إلى تحقيقه عبر وسائل تقليدية كالقوة الصلبة أو التحالفات، بل أصبح صناعة متكاملة تتطلب التفكير الاستراتيجي المسبق، وتستند إلى إدراك تهديدات متغيرة وإلى بناء قدرات متناسبة مع هذه التهديدات. وهذا ينسجم مع رؤية كينيث والتز (Waltz, 1979, p. 102) التي ترى أنّ بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوكيات الدول، وتفرض عليها خيارات استراتيجية مرتبطة بمسألة البقاء والاستقرار.

في الوقت نفسه، فإنّ مفهوم "بوابات الإدراك العشرة" الذي طرحه الدكتور منعم العمار والدكتور زيد، يعكس الطابع الديناميكي للأمن، حيث إنّ كل تهديد يولّد استجابة، وهذه الاستجابة تفتح المجال أمام

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تهديدات جديدة، في عملية مستمرة من التغيير. وهو ما يشبه ما طرحه ستيفن وولت (Walt, 1987, p. 22) حول ديناميات التحالفات، التي تقوم على إدراك التهديد أكثر مما تقوم على موازنة القوة في ذاتها.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ المراجعة تسعى إلى إبراز أبعاد نقدية تتعلق بمدى شمولية طرح المقال، وهل استطاع فعلاً أن يدمج البعد الإنساني للأمن (Human Security) الذي أكدته تقارير الأمم المتحدة (UNDP, 1994, p. 4; UNDP, 2006, p. 8)، أم ظل أسيراً للنظرة الواقعية التقليدية التي تركّز على الدولة باعتبارها الوحدة المركزية للأمن. كما سيتم التوسع في مناقشة قضايا جديدة برزت بعد نشر المقال، مثل تأثير جائحة كوفيد-19 على الأمن الدولي، والحرب الروسية-الأوكرانية (2022-2023)، وتصاعد التنافس الأمريكي-الصيني، بوصفها محددات أساسية لإعادة تشكيل مفهوم وصناعة الأمن في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين.

بذلك، تهدف هذه المراجعة إلى تقديم إطار تحليلي ونقدي لمقال إسماعيل، ضمن حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية، مع ربطه بالتطورات النظرية والتطبيقية الحديثة، وإبراز ما يمكن أن يشكّله من إسهام معرفي في تطوير فهمنا للأمن الدولي كصناعة مستمرة تخضع لدوامة تحديات لا تنتهي، وكالاتي:

المحور الأول
عرض وتحليل مقال الأمن وبوابات الإدراك العشرة "التحقق من إمكانية صناعته"

أولاً: بنية المقال

قدّم الدكتوران في بحثهما (الأمن وبوابات الإدراك العشرة "التحقق من إمكانية صناعته") معالجة أكاديمية لمفهوم الأمن، انطلاقاً من كونه مفردة مركزية في العلوم السياسية والاستراتيجية. إذ يبدأ المقال بمقدمة تُبرز أنّ الأمن ليس مجرد مفهوم تقني أو أداة ظرفية، بل هو فكرة ممتدة وحالة وجودية ترتبط بقدرة الدولة على البقاء وتحقيق الطمأنينة لمواطنيها. ومن هنا عدّ الباحثان أنّ الأمن يُختزل في ثلاثية: القوة، القدرة، حرية العمل، وهي الأبعاد التي تحدد مدى فعالية الدولة في مواجهة التهديدات.

وقد قُسم البحث إلى أربعة مطالب رئيسة:

1. الأمن: المصطلح والمفهوم – إذ عالج دلالات الأمن في اللغة، والفقه الإسلامي، والفكر الغربي، مبيناً أنّه مفهوم جدلي يتأرجح بين الثبات والتغير.
2. الأمن ومحركات التغيير الدولي – ربط فيه بين مفهوم الأمن والتحولات التي أصابت النظام الدولي، مؤكداً أن الأمن صناعة تحويلية تقوم على إدراك التهديدات وتوظيف القدرات.
3. التغييرات الدولية وأثرها في الدراسات الأمنية – بيّن فيه كيف أنّ موجات التغيير (كالحرب الباردة، 11 أيلول 2001، الربيع العربي) أسهمت في توسيع مضامين الدراسات الأمنية لتشمل الاقتصاد، البيئة، الأمن السيبراني.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0240525

4. الاستراتيجية وصناعة الأمن الدولي – عدّ فيه أنّ الأمن لم يعد مجرد تدبير بل أصبح صناعة استراتيجية، مرتبطة ببنية النظام الدولي، وبخيارات الدول الكبرى، وبعوامل كالشرعية والفاعلين غير الحكوميين.

ويختم البحث بدعوة إلى التعامل مع الأمن بوصفه صناعة متكاملة، لا مجرد وصفة ظرفية، محذراً من أنّ العالم يعيش في دوامة تحدٍ مستدام لا مخرج منها إلا عبر مقاربات استراتيجية مرنة وشمولية.

ثانياً: نقاط القوة في المقال

1. شمولية المعالجة المفهومية، إذ تميّز المقال بقدرة واضحة على ربط الأمن بجذوره اللغوية والفكرية، سواء في النصوص الإسلامية أو في الأدبيات الغربية. وهذا يعكس وعياً معرفياً بمحاولة وضع الأمن في إطار حضاري مقارن، وهو ما يثري النقاش.
2. التركيز على التغيير الدولي كعامل حاكم، إذ عدّ الباحثان أن موجات التغيير (مثل انهيار الاتحاد السوفيتي، أحداث 11 سبتمبر، الربيع العربي) هي التي أعادت صياغة مفهوم الأمن. وهذا يتفق مع أدبيات مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen School) بقيادة باري بوزان، التي ترى أنّ الأمن مفهوم متغير بحسب السياق التاريخي والسياسي (Buzan, 1991, p. 6).
3. الربط بين الاستراتيجية والأمن، من أبرز إسهامات المقال أنّه لم يفصل الأمن عن الاستراتيجية، بل قدّمه كنتاج لتفاعلات استراتيجية تشمل القوة والقدرة والقرار السياسي. وهذا يقترب من رؤية كينيث والتز (Waltz, 1979, p. 118) حول مركزية البقاء كهدف للدولة في نظام دولي فوضوي.
4. إبراز تعددية الأبعاد الأمنية، إذ بين المقال بأن الأمن تجاوز بعده العسكري ليشمل الاقتصاد والبيئة والسيبرانية، وهو ما يعكس تماهيه مع التطورات النظرية التي طرحتها دراسات الأمن الإنساني (UNDP, 1994, p. 5; UNDP, 2006, p. 12).

ثالثاً: نقاط الضعف في المقال

1. غياب المراجع الحديثة والميدانية، فالمقال يفتقر إلى استشهادات كافية بدراسات أو تقارير معاصرة كتقارير RAND، أو دراسات الأمن السيبراني بعد 2015، أو دراسات الأمن الصحي بعد كوفيد-19. وهذا يجعله أقرب إلى الطرح النظري العام.
2. الطابع الوصفي أكثر من التحليلي، ركّز الباحثان على سرد موجات التغيير وتأثيرها في الأمن، لكنه لم يُقدّم نماذج تحليلية أو أطر نظرية متماسكة يمكن من خلالها اختبار الفرضيات. فمثلاً لم يطوّر نموذجاً لقياس "دوامة التحدي المستدام".
3. هيمنة مقاربة الدولة-المركز، رغم إشارته إلى الفاعلين غير الحكوميين، ظلّ تركيز المقال منصباً على الدولة كوحدة التحليل الأساسية. بينما الدراسات الحديثة مثل Kaldor (2013, p. 45)

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تبيّن أنّ الأمن الدولي اليوم تحدده بدرجة كبيرة الفواعل العابرة للحدود (منظمات إرهابية، شركات تكنولوجيا، شبكات مالية).

4. إغفال تأثير العولمة الرقمية، لم يتوسع المقال في أثر التحولات التكنولوجية (مثل الذكاء الاصطناعي، الحروب السيبرانية، أسلحة الفضاء) على صناعة الأمن. وهي ثغرة مهمة خاصة بعد 2020 حيث أصبحت هذه العناصر مكوّناً رئيسياً للأمن القومي والدولي.

رابعاً: مقارنة مع الأدبيات النظرية

1. مع الواقعية الكلاسيكية والبنيوية، رؤية الباحثان للأمن كنتاج ثلاثية (القوة – القدرة – حرية العمل) تتفق مع الواقعية الكلاسيكية (Morgenthau, 1948, p. 25) والواقعية البنيوية (Waltz, 1979, p. 96)، إذ يُعد الأمن مرادفاً لبقاء الدولة وقدرتها على موازنة القوى.
2. مع مدرسة كوبنهاغن، المقال قريب من أطروحات بوزان (Buzan, 1991, p. 12) في التأكيد على توسيع مفهوم الأمن، لكن بينما يرى بوزان أنّ "الأمننة" عملية سياسية–خطابية، فإن الباحثان بقيا أقرب إلى اعتبار الأمن صناعة مادية–استراتيجية.
3. مع الدراسات النقدية الأمنية، لم يقترب المقال من المدرسة النقدية (Booth, 2007, p. 89) التي ترى أنّ الأمن الحقيقي هو تحرير البشر من القيود، وليس مجرد حماية الدولة. وبالتالي ظل الطرح أقرب إلى الواقعية التقليدية.
4. مع المقاربات الحديثة، في حين تناول المقال بعض الأبعاد المستحدثة (الاقتصادي، البيئي، السيبراني)، فإنه لم يُسقطها على أحداث راهنة مثل جائحة كوفيد–19 أو الحرب الروسية–الأوكرانية، ما يترك فجوة مقارنة بالأدبيات الحديثة (Fukuyama, 2022, p. 45; Allison, 2023, p. 78).

خامساً: التقييم العام

يمكن القول إنّ المقال أعلاه وفّر مدخلاً نظرياً شاملاً لفهم العلاقة بين الاستراتيجية وصناعة الأمن الدولي، وساهم في تأصيل مفهوم "دوامة التحدي المستدام". غير أنّ قيمته التطبيقية تظل محدودة بسبب ضعف الاستناد إلى مراجع حديثة، وقلة التوظيف للبيانات التجريبية أو دراسات الحالة. وبذلك يشكّل المقال أرضية تأسيسية أكثر من كونه نموذجاً تفسيرياً متقدماً.

المحور الثاني
مراجعة الأدبيات والنقاش النظري حول مفهوم الأمن

أولاً: الجذور النظرية لمفهوم الأمن

يُعدّ مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم تعقيداً وإثارة للجدل في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. فمنذ الحرب العالمية الثانية، ارتبط الأمن في الذهنية الدولية بالمجال العسكري والدفاعي، إذ كانت التهديدات تُختزل في القوة

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المسلحة والنزاعات بين الدول. وقد هيمنت المدرسة الواقعية على هذا التصور، معتبرة أن الأمن هو مرادف لبقاء الدولة في بيئة دولية فوضوية (Waltz, 1979, p. 88).

لكن مع نهاية الحرب الباردة، بدأ مفهوم الأمن يشهد تحولات كبيرة، إذ برزت اتجاهات نظرية جديدة تسعى إلى توسيع معناه، فظهر الأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن الإنساني. وقد أدت مدرسة كوبنهاغن للأمن بقيادة باري بوزان دوراً محورياً في هذا التوسيع، عبر مفهوم "الأمننة" (Securitization)، أي عملية تحويل قضية ما إلى قضية أمنية عبر خطاب النخب السياسية (Buzan, Wæver & de Wilde, 1998, p. 24).

هذا التباين النظري بين التضييق الواقعي والتوسيع النقدي جعل الدراسات الأمنية مجالاً خصباً للتجديد. فبينما يرى الواقعيون أن الأمن يتمثل في ردع التهديدات العسكرية وحماية السيادة، يرى أنصار المقاربات النقدية أن الأمن الحقيقي هو "تحرير البشر من القيود" (Booth, 2007, p. 102)، أي تجاوز حماية الدولة إلى تمكين الأفراد.

ثانياً: الأمن في المنظور الواقعي

الواقعية بمختلف تياراتها (الكلاسيكية والبنيوية والهجومية) ظلت مؤثرة في فهم الأمن وكالاتي:

- الواقعية الكلاسيكية (Morgenthau, 1948, p. 56): ترى أن الأمن يتحقق عبر توازن القوى، وأن الدولة تسعى باستمرار إلى تعظيم قوتها لحماية مصالحها.
- الواقعية البنيوية (Waltz, 1979, p. 88): تركّز على بنية النظام الدولي الفوضوية التي تجبر الدول على الاعتماد على الذات لتحقيق الأمن.
- الواقعية الهجومية (Mearsheimer, 2001, p. 34): تؤكد أن الدول لا تكتفي بالدفاع بل تسعى إلى الهيمنة لضمان أمنها.

البحث أعلاه يقترب بشكل واضح من هذا المنظور الواقعي، حيث ربط الأمن بثلاثية القوة والقدرة وحرية العمل، واعتبر أن الأمن الدولي يتحدد من خلال سياسات القوة وتوازناتها. لكنه في الوقت ذاته لم يغفل أن هذه المعادلة باتت معقدة بفعل الفاعلين غير الحكوميين والتحولات العالمية.

ثالثاً: مدرسة كوبنهاغن وتوسيع مفهوم الأمن

قدّمت مدرسة كوبنهاغن (Buzan, Wæver & de Wilde, 1998, p. 30) نقلة نوعية حين وسّعت مفهوم الأمن ليشمل خمسة قطاعات رئيسة: العسكري، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي. هذا التوسيع جعل الأمن لا يقتصر على الدولة فقط بل يمتد إلى المجتمع والبيئة.

يُلاحظ أن الباحثان أشارا بالفعل إلى بعض هذه القطاعات (الاقتصادي، البيئي، السيبراني)، لكنه لم يستخدم إطار الأمننة بشكل صريح. أي أنه اعترف بوجود تهديدات غير عسكرية لكنه ظل متمسكاً بمركزية الدولة. وهذا يضع مقاله في موقع وسط بين الواقعية التقليدية ومقاربة كوبنهاغن.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

رابعاً: الأمن الإنساني والمقاربات النقدية

ظهر مفهوم الأمن الإنساني (Human Security) في تسعينيات القرن العشرين عبر تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 1994, p. 4). ويركز هذا المفهوم على حماية الأفراد من الفقر، المرض، التهميش، العنف الداخلي، وليس فقط من الغزو الخارجي. وأكّد كين بوث (Booth, 2007, p. 115) أن الأمن الحقيقي يعني "التحرر من الخوف والحرمان"، وأن الدولة ليست دائماً ضامنة للأمن، بل قد تكون هي مصدر التهديد كما في الأنظمة الاستبدادية.

من هنا يظهر أن البحث لم يدمج الأمن الإنساني في تحليله بعمق، بل ظل أكثر قرباً من الأمن الدولي بمفهومه الكلاسيكي. وهذا يُعد ثغرة مهمة في ظل التحديات الحديثة مثل جائحة كوفيد-19، إذ ظهر أن تهديدات الصحة العامة يمكن أن تكون أشد خطراً من النزاعات العسكرية.

خامساً: الأمن في عصر التكنولوجيا والعولمة

الأدبيات الحديثة وسّعت النقاش ليشمل الأمن السيبراني، وأمن الطاقة، وأمن الفضاء. فتقارير مؤسسة RAND (RAND Corporation, 2021, p. 10) ودراسات حلف الناتو تشير إلى أن التهديدات السيبرانية أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي، وأن الدول لم تعد وحدها مسؤولة عن حمايته، بل دخلت شركات التكنولوجيا الكبرى كلاعب رئيسي. إضافة إلى ذلك، فإن التنافس بين الولايات المتحدة والصين يُظهر كيف أن الأمن الاقتصادي والتكنولوجي (مثل أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي) أصبح محركاً أساسياً للاستراتيجيات الكبرى (Allison, 2023, p. 88). والبحث أعلاه لم يُفرد مساحة واسعة لهذه الأبعاد، مما يجعله أقرب إلى التحليلات ما قبل 2015. ومع ذلك، يمكن توسيعه ليشمل هذه التحديات الجديدة، حيث إن كل ابتكار تكنولوجي يفتح الباب أمام تهديدات جديدة.

سادساً: المقاربات البنائية وما بعد الوضعية

المنظورات البنائية (Constructivism) ترى أن الأمن ليس معطىً موضوعياً بل هو نتاج للخطابات والهويات والقيم المشتركة (Wendt, 1992, p. 35). أي أن ما يُعتبر تهديداً لدولة ما قد لا يكون كذلك لدولة أخرى. هذا المنظور يفتح المجال أمام فهم أوسع لصناعة الأمن كعملية اجتماعية-خطابية، وهو ما لم يتناوله الباحثان بشكل مباشر، إذ ظل تحليله مادياً-استراتيجياً. ومع ذلك، فإن فكرة "بوابات الإدراك العشرة" يمكن قراءتها أيضاً كبناء اجتماعي يتشكل عبر إدراك مستمر للتهديدات وتفاعل الخطابات السياسية.

سابعاً: ربط الأدبيات بالبحث أعلاه

عند مقارنة مقال إسماعيل بهذه الأدبيات، يمكن القول إنه:

- قريب من الواقعية في تركيزه على القوة والدولة.
- يستعير بعض ملامح كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن.
- بعيد عن الأمن الإنساني والمقاربات النقدية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

- لم يتبنَّ بعدُ التوجهات الحديثة حول الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي إلا بشكل هامشي.

وهذا ما يجعل مقاله "جسراً" بين النظرة التقليدية والحديثة، لكنه لا يرقى إلى تقديم نموذج جديد كلياً.

ثامناً: التقييم النظري

إجمالاً، يُعد بحث "الأمن وبوابات الإدراك العشرة: التحقق من إمكانية صناعته" إضافة مهمة في التأكيد على أن الأمن صناعة استراتيجية متغيرة، لكنه يحتاج إلى مزيد من الانفتاح على النقاشات النظرية المعاصرة. فالأدبيات النقدية والبنائية، والأبحاث حول الأمن الإنساني، تُظهر أن الأمن لم يعد حكراً على الدولة أو القوة العسكرية، بل أصبح متعدد الأبعاد والفاعلين.

وبالتالي، يمكن تطوير البحث ليصبح إطاراً تفسيرياً أكثر شمولاً إذا ما دُمجت هذه الأبعاد الجديدة، خصوصاً أن التحديات في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين (الأوبئة، المناخ، التكنولوجيا) تتجاوز قدرة أي دولة منفردة على مواجهتها.

المحور الثالث:
التحليل النقدي لمفهوم صناعة الأمن وربطه بالتحولات الدولية

أولاً: مفهوم "صناعة الأمن" بين النظرية والممارسة

قدّم الباحثان في البحث فكرة محورية هي أنّ الأمن لم يعد مجرد حالة دفاعية أو رد فعل على تهديدات، بل أصبح صناعة استراتيجية تتطلب التفكير المسبق، والتخطيط طويل الأمد، وتوظيف الموارد المادية والمعنوية. هذا الطرح يتماشى مع رؤية بعض الباحثين الغربيين مثل ستيفن والت (Walt, 1987, p. 22) الذي أشار إلى أنّ استراتيجيات الأمن تُبنى على إدراك التهديدات وليس على القوة المطلقة وحدها، ومع جوزيف ناي (Nye, 2004, p. 56) الذي أكد أنّ القوة الناعمة جزء أساسي من صناعة الأمن المعاصر.

غير أن مصطلح "الصناعة" يفتح باباً للنقاش النقدي، إذ يوحي بعملية منظمة ذات مدخلات ومخرجات، كأنّ الأمن منتج قابل للتصميم والتوزيع. وهذا قد يكون صحيحاً إلى حد ما في الأنظمة المستقرة والقوية، لكنه أقل دقة في البيئات الهشة أو الدول الفاشلة (Rotberg, 2002, p. 45) حيث لا تتوافر الشروط المؤسسية لصناعة الأمن.

ثانياً: بوابات الإدراك العشرة

يرى الباحثان أن الأمن يعيش في دوامة تحدي مستدام، إذ إن كل استجابة أمنية تخلق تحديات جديدة. هذه الفكرة تشبه إلى حد بعيد مفهوم "المعضلة الأمنية" (Security Dilemma) في الأدبيات الواقعية، والذي طرحه هربرت هرتز (Herz, 1950, p. 157) وطوّره روبرت جيرفيس (Jervis, 1978, p. 45). فكلما زادت دولة من قوتها الأمنية شعرت الأخرى بالتهديد، ما يدفعها إلى تعزيز قوتها أيضاً، في دورة لا نهائية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

لكن الباحثان ذهبا أبعد من ذلك، فبوابات الإدراك العشرة ليست فقط بين الدول بل تشمل أيضاً الفواعل غير الحكومية، والتغيرات البيئية، والتهديدات التكنولوجية. وبالتالي يمكن اعتبارها نسخة محدثة من المعضلة الأمنية تتجاوز بعدها العسكري لتشمل مختلف أبعاد الحياة الدولية.

ثالثاً: الأمن في ظل التحولات الدولية

من نقاط القوة في البحث أنه ربط صناعة الأمن بالتحولات الدولية الكبرى وكالاتي:

1. الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي: إذ تغيّر الأمن من توازن القوى بين قطبين إلى بيئة أحادية القطبية تهيمن عليها الولايات المتحدة.
2. أحداث 11 أيلول 2001: التي دشّنت مرحلة جديدة للأمن تركز على الإرهاب العابر للحدود، وأعطت زخماً لمفهوم الأمن الوقائي.
3. الربيع العربي: الذي أظهر هشاشة الأمن الداخلي في العديد من الدول العربية، وأعاد النقاش حول العلاقة بين الأمن والشرعية السياسية.

لكن البحث لم يتطرق بتفصيل إلى التحولات الأحدث مثل:

- جائحة كوفيد-19 (2020-2022) التي كشفت أن التهديدات الصحية يمكن أن تشلّ الاقتصاد العالمي وتعيد تعريف أولويات الأمن القومي.
- الحرب الروسية-الأوكرانية (2022-) التي أعادت الاعتبار للأمن العسكري التقليدي، وأظهرت حدود الردع النووي، وأطلقت سباق تسلح جديد في أوروبا.
- التنافس الأمريكي-الصيني الذي يتركز على الأمن التكنولوجي والاقتصادي (أشباه الموصلات، الذكاء الاصطناعي، شبكات الجيل الخامس).

إذن، أطروحة إسماعيل صالحة كأساس، لكنها تحتاج إلى تحديث لتواكب السياق الدولي الراهن.

رابعاً: نقد مفهوم "الصناعة"

يمكن توجيه ثلاث ملاحظات نقدية رئيسة لمفهوم "صناعة الأمن":

1. الميل إلى الطابع الدولة-المؤسسة، فالبحث يفترض أن الدول قادرة على "صناعة" الأمن كما تصنع أي سياسة عامة. لكن في الواقع، كثير من التهديدات المعاصرة (كالجرائم السيبرانية أو الأوبئة) لا تستطيع الدولة وحدها التحكم بها، بل تحتاج إلى شراكات مع منظمات دولية، شركات خاصة، وحتى المجتمع المدني.
2. إغفال عدم المساواة بين الدول، ففكرة الصناعة تفترض قدرة متساوية على إنتاج الأمن، بينما الواقع يُظهر تفاوتاً هائلاً. فالدول الكبرى تملك القدرات التكنولوجية والعسكرية، بينما تعجز الدول الهشة عن بناء منظومات أمنية فعّالة. وهذا يثير سؤالاً حول "عدالة توزيع الأمن" في النظام الدولي.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0240525

3. خطر عسكرة جميع القضايا، فاستخدام مصطلح الصناعة قد يدفع إلى "أمننة" مفرطة، إذ يتم التعامل مع كل قضية (المناخ، الصحة، الهجرة) باعتبارها تهديداً أمنياً. وهذا قد يقوّض الحلول السلمية والتنموية، ويبرر سياسات سلطوية باسم حماية الأمن.

خامساً: الخاتمة

يمكن القول إن الباحثان قدّما تصوراً جريئاً حين وصف الأمن بأنه صناعة، لكن هذا التصور يحتاج إلى إطار مفاهيمي أدق يحدد:

- من هم الفاعلون الرئيسيون في هذه الصناعة؟
- ما هي أدواتها (عسكرية، اقتصادية، تكنولوجية، دبلوماسية)؟
- كيف يتم توزيع "منتجاتها" بين الدول والمجتمعات؟

بدون هذه الأسئلة، يظل المفهوم أقرب إلى المجاز منه إلى الأداة التحليلية. ومع ذلك، يمكن البناء عليه ليصبح مدخلاً لتطوير نظرية عربية في الدراسات الأمنية تستلهم خصوصية المنطقة وتواجه تحدياتها المتشابكة.

المصادر

1. Allison, Graham. (2023). Destined for war: Can America and China escape Thucydides's trap? (Updated ed.).
2. Booth, Ken. (2007). Theory of world security. Cambridge University Press.
3. Buzan, Barry. (1991). People, states and fear. London: Harvester Wheatsheaf.
4. Buzan, Barry, Wæver, Ole, & de Wilde, Jaap. (1998). Security: A new framework for analysis. Boulder: Lynne Rienner.
5. Fukuyama, Francis. (2022). Liberalism and its discontents. Farrar, Straus and Giroux.
6. Herz, John H. (1950). Idealist internationalism and the security dilemma. World Politics, 2(2), 157-180.
7. Jervis, Robert. (1978). Cooperation under the security dilemma. World Politics, 30(2), 167-214.
8. Kaldor, Mary. (2013). New and old wars. Stanford University Press.
9. Mearsheimer, John J. (2001). The tragedy of great power politics. New York: W. W. Norton.
10. Morgenthau, Hans J. (1948). Politics among nations. New York: Knopf.
11. Nye, Joseph S. (2004). Soft power: The means to success in world politics. PublicAffairs.
12. OSCE. (1994). Cooperative security concept. Vienna: OSCE.
13. RAND Corporation. (2021). Cybersecurity futures 2030. RAND Report.
14. RAND Corporation. (2021). Cybersecurity and emerging technologies reports.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

15. Rotberg, Robert I. (2002). Failed states in a world of terror. Foreign Affairs, 81(4), 43-56.
16. UNDP. (1994). Human development report. New York: Oxford University Press.
17. UNDP. (2006). Human development report. New York: Oxford University Press.
18. Walt, Stephen M. (1987). The origins of alliances. Cornell University Press.
19. Waltz, Kenneth N. (1979). Theory of international politics. Reading, MA: Addison-Wesley.
20. Wendt, Alexander. (1992). Anarchy is what states make of it: The social construction of power politics. International Organization, 46(2), 391-425.

مجلة المعهد، مجلة علمية محكمة مفتوحة المصدر، ذات الرقم المعياري (ISSN 2518-5519) و(eISSN 3005-3587)
هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0